"إدارة الإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن الثالث: نموذج دقلديانوس"

د. عطية أبريك مؤمن
عضو هيئة تدريس جامعة بنغازي

الملخص: تناول هذا البحث إدارة الإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن الثالث الميلادي من خلال تجربة الإمبراطور دقلديانوس (284–305م)، في ظل الأزمة العميقة التي واجهت الدولة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية. فقد تسلم الحكم في وقت اتسم بتعدد الأباطرة، والصراعات الداخلية، والتدهور النقدي، وتصاعد الضغوط على الحدود، وهي عوامل هددت وحدة الإمبراطورية واستقرارها.

جاءت استجابة دقلديانوس لهذه التحديات عبر حزمة إصلاحات شاملة أعادت تنظيم بنية الحكم، كان أبرزها إقرار نظام الحكم الرباعي، القائم على تقاسم السلطة بين إمبراطورين كبيرين (Augusti) وإمبراطورين أصغر (Caesares) ، بما يهدف إلى تعزيز فاعلية الإدارة وضمان استمرارية السلطة. كما امتدت الإصلاحات إلى إعادة تنظيم الأقاليم، والفصل بين السلطات المدنية والعسكرية، وإعادة هيكلة الجيش، إلى جانب إصلاحات مالية ونقدية، من بينها توحيد النظام النقدي وإصدار مرسوم الأسعار القصوى.

ويخصص البحث جانبًا لمصر بوصفها إقليمًا ذا أهمية استراتيجية، خاصة لدورها في تموين الإمبراطورية بالحبوب، حيث طبّق دقلديانوس إصلاحاته فيها من خلال إجراءات جمعت بين الحسم العسكري — كما في حصار الإسكندرية وقمع ثورة دوميتيوس دوميتيانوس — وإعادة تنظيم الإدارة والحدود.

كما يتناول البحث البعد الأيديولوجي والديني لحكمه، بما في ذلك تعزيز الطابع السلطوي للحكم وحملة اضطهاد المسيحيين في أواخر عهده، وما نتج عنها من أثر واضح في الذاكرة القبطية.

ويخلص البحث إلى أن تجربة دقلديانوس شكّلت مرحلة مفصلية في تاريخ الإمبراطورية، إذ ساهمت في إعادة قدر من الاستقرار ومهّدت لتحولات إدارية وسياسية لاحقة، رغم ما كشفته من حدود لنظام الحكم الرباعي بعد تنازله عن العرش.

الكلمات المفتاحية: دقلديانوس؛ الإدارة الإمبراطورية الرومانية؛ الحكم الرباعي (التيترارخية)؛ مصر الرومانية المتأخرة؛ إصلاحات القرن الثالث الميلادي.

المجلد الثاني – العدد السادس
ديسمبر 2025م
ISSN:3079 - 2444
مجلة أوتاد المعرفة : مجلة علمية إلكترونية محكمة. تصدر عن الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – طبرق

"The Administration of the Roman Empire in the Late Third Century: The Model of Diocletian"

Dr. Atiya Abrik Mo'men

Summary: This study examines the administration of the Roman Empire in the late third century CE through the experience of Emperor Diocletian (284–305 CE), during a period marked by profound political, military, and economic crisis. He assumed power at a time characterized by rival claimants to the throne, internal conflicts, monetary deterioration, and increasing pressure along the frontiers—factors that threatened the unity and stability of the empire.

Diocletian responded to these challenges through a broad reform program aimed at reorganizing imperial governance. Central to these reforms was the establishment of the Tetrarchic system, based on the division of authority between two senior emperors (Augusti) and two junior emperors (Caesares), with the objective of improving administrative efficiency and ensuring continuity of power. His reforms also extended to the reorganization of provincial administration, the separation of civil and military authority, the restructuring of the army, and significant fiscal and monetary measures, including the unification of the monetary system and the issuance of the Edict on Maximum Prices.

The study devotes particular attention to Egypt as a strategically important province, especially because of its role in supplying grain to the empire. In Egypt, Diocletian implemented his reforms through measures that combined military action—such as the siege of Alexandria and the suppression of the revolt of Domitius Domitianus—with administrative and frontier reorganization.

The study also considers the ideological and religious dimensions of his rule, including the strengthening of imperial authority and the persecution of Christians in the final years of his reign, which left a lasting impact on Coptic memory.

The paper concludes that Diocletian's reign marked a significant turning point in Roman history. His reforms contributed to restoring a measure of stability and paved the way for later administrative and political developments, despite the limitations that became apparent in the Tetrarchic system after his abdication.

Keywords: Diocletian; Roman imperial administration; Tetrarchy; Late Roman Egypt; Third-century reforms.

أزمة القرن الثالث والسياق التاريخي لتولي دقلديانوس الحكم (284م):

شهدت الإمبراطورية الرومانية خلال النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي أزمة بنيوية عميقة شملت مختلف أوجه الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية. فقد تميّزت هذه المرحلة بما اصطلح عليه في الدراسات الحديثة بـ«أزمة القرن الثالث»، وهي فترة اتسمت بتعدد الأباطرة، وتكرار الانقلابات العسكرية، وتآكل هيبة السلطة المركزية، وانهيار النظام النقدي، إلى جانب تصاعد الهجمات على الحدود الشرقية والشمالية للإمبراطورية. وقد كشفت هذه التطورات عن قصور النموذج الإداري التقليدي القائم على مركزية السلطة في شخص إمبراطور واحد، وعن عجزه عن إدارة إمبراطورية مترامية الأطراف تواجه تهديدات متزامنة على أكثر من جبهة[1].

إن اعتلاء دقلديانوس Diocletian العرش سنة 284م جاء في ظل أزمة إمبراطورية شاملة اتسمت بالفوضى السياسية، وتعدد الأباطرة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والعسكرية، وهو ما استدعى تبنّي إصلاحات جذرية لإنقاذ الدولة الرومانية من الانهيار[2]. حيث تنازع قادة الجيوش على السلطة، وبلغ التضخم النقدي مستويات غير مسبوقة، وتزايدت الغزوات على الحدود بما هدد تماسك الدولة الإمبراطورية[3] . وقد أدرك دقلديانوس(284–305م) منذ البداية أن معالجة أزمة الإمبراطورية لا يمكن أن تتم عبر إصلاحات جزئية، بل تتطلب مشروعًا شاملًا يعيد تنظيم مؤسسات الدولة من جذورها[4].

---

[1] The Cambridge Ancient History. Vol. 12, The Crisis of Empire, AD 193–337, Cambridge: Cambridge University Press, 1970, p. 316.

[2] مسيوغي، أحلام ، لويزة ، اسماعيلي، إصلاحات الإمبراطور ديوكليتيانوس وأثرها على المقاطعات الرومانية: مقاطعات بلاد المغرب القديم أنموذجًا (284–306م)»، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمين الجمهورية الجزائرية، ص ص 11–140.

[3] حكيم، منى. رحلة الهوية القبطية. القاهرة: إصدارات حكيم، 2026، ص 21.

[4] عبوش، أحمد صالح. قادة الإصلاح والتشريع في العالم عبر التاريخ. القاهرة: دار الكتب العلمية، 2019، ص ص 101–104.

واجه دقلديانوس منذ توليه الحكم وضعًا عسكريًا بالغ التعقيد، إذ كانت الإمبراطورية الرومانية تمتد على رقعة جغرافية واسعة يصعب الدفاع عنها في ظل تراجع كفاءة الجيش وتزايد الصراعات الداخلية بين القادة العسكريين حول أحقية تولي العرش. وقد أسهم هذا الانقسام في إضعاف قدرة الدولة على مواجهة الأخطار الخارجية، لا سيما التهديدات القادمة من الشرق والحدود الشمالية[5] .

تخلّى دقلديانوس عن المظاهر الشكلية للنظام الجمهوري التي لم يبقَ منها سوى الاسم، ليؤسس نمطًا جديدًا من الحكم الإمبراطوري يقوم على الملكية المطلقة ذات الطابع الاستبدادي المنظم. وقد تحوّلت الإمبراطورية في عهده إلى دولة مركزية صارمة، تتركز فيها السلطات السياسية والإدارية والعسكرية في يد الإمبراطور، الذي اكتسب مكانة عليا أشبه بمكانة ملوك الشرق، وهو ما يعكس تأثر التنظيم الإمبراطوري بالنماذج الشرقية في الحكم[6].

تجلّت مظاهر الأزمة في التنافس المستمر بين القادة العسكريين على العرش، حيث أصبح الجيش أداة حاسمة في تنصيب الأباطرة وعزلهم، مما أدّى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي المزمن. كما ساهم التدهور النقدي الناتج عن تخفيض قيمة العملة وتوسع الإصدار النقدي في إضعاف الثقة بالاقتصاد الإمبراطوري، وأدى إلى موجات تضخم حاد أثقلت كاهل السكان وأضعفت موارد الدولة. وفي الوقت ذاته، تعرضت الحدود الرومانية لضغوط متزايدة من الساسانيين في الشرق، ومن القبائل الجرمانية في الشمال، بينما شهدت بعض الأقاليم حركات انفصالية مؤقتة، كما حدث في الإمبراطورية الغالية والدولة التدمرية[7].

وعلى المستوى الإداري، أدّت كثرة المقاطعات الواسعة ذات السلطات المركّزة في يد حكّام يتمتعون بسلطات مدنية وعسكرية معًا إلى زيادة فرص التمرد المحلي واغتصاب السلطة، وهو ما كان من أبرز

---

[5] تاريخ نيردز .*روما: النهضة والسقوط* .2023.

[6] عبد الفتاح، سعيد. أوروبا في العصور الوسطى. ج1. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2013، ص 42

[7] Ferrero, Guglielmo, and Corrado Barbagallo. *A Short History of Rome: The Empire, from the Death of Caesar to the Fall of the Western Empire, 44 B.C.–476 A.D.*London, 1918, p .405.

سمات القرن الثالث. وقد أظهرت هذه التطورات الحاجة إلى إعادة النظر في بنية الدولة ذاتها، لا مجرد معالجة ظرفية للأزمات المتلاحقة. وفي هذا السياق، يرى محمود سعيد عمران أن إصلاحات دقلديانوس ينبغي فهمها بوصفها استجابة بنيوية لأزمة دولة، لا مجرد تدابير إصلاحية عابرة، إذ دشّنت تحولًا نوعيًا نحو نمط إمبراطوري أكثر مركزية وانضباطًا، مهّد لاحقًا لقيام الدولة البيزنطية[8].

عندما اعتلى دقلديانوس العرش سنة 284م، كانت الإمبراطورية في حالة إنهاك شديد نتيجة تراكم أزمات استمرت لعقود، ولم تكن مصر بمنأى عن هذه الأوضاع، إذ شهدت اضطرابات سياسية واقتصادية وتراجعًا زراعيًا واضحًا، ما جعلها مثالًا مصغرًا للأزمة الإمبراطورية الشاملة. [9]

وقد اعتاد بعض المؤرخين، اتخاذ سنة 284م نقطة فاصلة بين "الإمبراطورية القديمة" و"الإمبراطورية الجديدة"، معتبرين دقلديانوس مؤسس نظام سياسي مغاير جذريًا لما سبقه غير أن هذا التصور، على الرغم من أهميته في إبراز التحول الذي حدث في عهده، قد يُخفي حقيقة مفادها أن مظاهر الحكم المتعدد وتقاسم السلطة كانت قد ظهرت قبل دقلديانوس، وأن أزمته لم تكن وليدة لحظة واحدة، بل نتيجة تطور تاريخي طويل.[10] اعتمد دقلديانوس في إدارته للإمبراطورية على إشراك آخرين في السلطة بهدف تحسين السيطرة على الأقاليم الشاسعة وضمان سرعة الاستجابة للأزمات العسكرية، لا بهدف تقسيم السيادة. ولم يكن هذا الترتيب يُنظر إليه في عصره كنظام جديد أو قطيعة مع الماضي، بل كوسيلة عملية لإدارة الإمبراطورية بكفاءة أكبر[11]

---

[8] عمران، محمود سعيد، معالم تاريخ الإمبراطورية البيزنطية: مدخل لدراسة التاريخ السياسي والحربي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص ص 19-20.

[9] Bagnall, Roger S., ed. Roman Egypt: A History. Cambridge: Cambridge University Press, 2005, pp 160-182.

[10] Smith, Philip. 1882. A History of the World: From the Creation to the Fall of the Western Roman Empire. Vol. 3. London. p. 856.

[11] Lewis, W. *Division of Empire: The Reign of the Sons of Constantine*, 2024, pp. 6–8.

ومع ذلك، فإن ما يميز اعتلاء دقلديانوس العرش لا يتمثل في كونه مجرد إمبراطور جديد في سلسلة من الحكام العسكريين، بل في إدراكه لطبيعة الأزمة بوصفها أزمة بنية حكم، لا أزمة أشخاص. فلم يسعَ إلى استعادة النموذج التقليدي للحكم الفردي المطلق كما كان في القرن الأول والثاني، بل شرع في تنفيذ مشروع إصلاحي شامل أعاد تنظيم مؤسسات الدولة من جذورها. ويؤكد روجر ريس Roger Rees أن دقلديانوس تعامل مع الإمبراطورية بوصفها كيانًا جغرافيًا وسياسيًا معقدًا يتطلب توزيعًا وظيفيًا للسلطة، بدل تركيزها في يد إمبراطور واحد مقيم في روما.[12]

لقد مثّل تولي دقلديانوس الحكم سنة 284م إذن لحظة انتقالية حاسمة في تاريخ الإمبراطورية الرومانية. فبينما كانت الدولة على شفا التفكك نتيجة أزمات سياسية وعسكرية واقتصادية متشابكة، جاء مشروعه الإصلاحي ليعيد صياغة مفهوم السلطة الإمبراطورية، ويؤسس لنمط حكم جديد عُرف لاحقًا في الدراسات الحديثة باسم "النظام الدوميناتي"، الذي اتسم بمركزية صارمة، وبطابع سلطوي منظم، وبإطار أيديولوجي يعزز هيبة الإمبراطور وسلطته المطلقة[13].

وانطلقت رؤية دقلديانوس الإصلاحية من ثلاثة أهداف رئيسية: تعزيز نفوذ الإمبراطور وسلطته المركزية، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري، وإصلاح النظام العسكري بما يضمن حماية حدود الإمبراطورية واستقرارها الداخلي. ولتحقيق هذه الأهداف، عمد إلى الفصل بين السلطات العسكرية والمدنية داخل الولايات، وهو ما ساعد على الحد من تمرد القادة العسكريين المحليين، وتقليص فرص الانفصال السياسي .[14]

وبذلك، فإن فهم إدارة الإمبراطورية في عهد دقلديانوس يقتضي الانطلاق من إدراك طبيعة الأزمة التي سبقته، بوصفها السياق الذي ولدت فيه إصلاحاته، والبيئة التي شكّلت ملامح نموذجه الإداري والسياسي.

---

[12] Rees, Roger. 2004. Diocletian and the Tetrarchy. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1-4.

[13] Cousin, Jean. 2026. “Diocletian.” In Encyclopaedia Britannica. Edited by Britannica Editors. Last modified January 1, 2026.

[14] عبوش، *قادة الإصلاح والتشريع في العالم عبر التاريخ*، ص 101.

فمن دون أزمة القرن الثالث، لا يمكن تفسير عمق التحولات التي شهدتها الإمبراطورية في أواخر القرن الثالث وبدايات الرابع الميلادي.

نظام الحكم الرباعي (التيتراركية): بين التنظيم الإداري وإعادة صياغة الشرعية الإمبراطورية

مثّل ابتكار نظام الحكم الرباعي (Tetrarchy) سنة 293م أبرز تحوّل سياسي في مشروع دقلديانوس الإصلاحي. ولم يكن هذا النظام تقسيمًا سياديًا للإمبراطورية، بل آلية تنظيمية لإعادة توزيع أعباء الحكم وضمان سرعة مواجهة الأخطار العسكرية، مع الحفاظ على وحدة الدولة القانونية والسياسية. وفي هذا الإطار، أُشرك كلٌّ من ماكسيميان (Maximian) وجاليريوس (Galerius) وقُسطنطيوس كلوروس (Constantius Chlorus) في إدارة الأقاليم، ضمن بنية تقوم على وجود أغسطسَين وقيصرَين، مع بقاء الإمبراطورية كيانًا واحدًا غير قابل للتجزئة من الناحية القانونية.[15]

بدأ تطبيق هذا الترتيب تدريجيًا منذ سنة 286م حين رفع دقلديانوس مكسيميان إلى مرتبة "أغسطس" Augustus وأسند إليه إدارة الأقاليم الغربية، في حين استقر هو في نيقوميديا للإشراف على الشرق. ثم اكتمل البناء المؤسسي سنة 293م بإضافة إمبراطورين معاونين بلقب"قيصر" Caesar، هما جاليريوس في الشرق وقسطنطيوس كلوروس في الغرب، لتتشكل بذلك البنية الرباعية للحكم. وأتاح هذا التنظيم توزيع مناطق المسؤولية العسكرية والإدارية بوضوح أكبر، بما عزّز القدرة على التحرك السريع في مواجهة التحديات الحدودية.[16]

رغم هذا التقاسم الوظيفي، ظلّت الإمبراطورية من الناحية القانونية كيانًا غير قابل للتجزئة، إذ لم يكن لأي حاكم إقليم مستقل بسيادة منفصلة، بل اقتصر الأمر على توزيع مناطق المسؤولية داخل إطار سلطة إمبراطورية واحدة. وترجع سمعة دقلديانوس باعتباره "مقسِّم الإمبراطورية" جزئيًا إلى كتابات لاكتانتيوس،

---

[15] محمد، سالم اللافي، إصلاحات الإمبراطور ديوكليتيانوس (دقلديانوس) وأثرها السلبية والإيجابية على الإمبراطورية الرومانية فيما بين 284–305م. رسالة ماجستير، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، 2008، ص ص 66-69.

[16] Rees, Diocletian and the Tetrarchy, 1-4.

الذي رأى في تقاسم السلطة تقسيمًا للعالم إلى أربعة أجزاء، وهو التصور الذي تبنّاه إدوارد جيبون لاحقًا عند حديثه عن توسّع الجهاز الإداري والفصل بين السلطات المدنية والعسكرية[17]. غير أن الدراسات الحديثة تميل إلى اعتبار هذا الحكم مبالغًا فيه، مؤكدة أن ما جرى لم يكن تقسيمًا سياسيًا فعليًا، بل إعادة تنظيم إداري أكثر تعقيدًا وانضباطًا[18].

إن تقاسم السلطة سبق دقلديانوس في بعض المراحل السابقة، وأن ابتكاره لم يكن قطيعة كاملة مع الماضي، بل تطويرًا مؤسسيًا لتجارب سابقة في الحكم المتعدد[19]. كان من أبرز أهداف التيتراركية معالجة أزمة انتقال السلطة التي عانت منها الإمبراطورية منذ منتصف القرن الثالث. فقد سعى دقلديانوس إلى تنظيم الخلافة على أساس الكفاءة والولاء، لا على أساس الوراثة العائلية أو فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية.

فكان القيصر يُعيَّن بوصفه خليفة محتملًا للأوغسطس، على أن يخلفه بصورة منظمة عند تنازله أو وفاته. وقد مثّل تنازل دقلديانوس الطوعي عن العرش سنة 305م سابقة فريدة في التاريخ الروماني، إذ سعى من خلالها إلى ترسيخ مبدأ الاعتزال المنظَّم كجزء من بنية النظام ذاته. [20]

غير أن هذا الترتيب ظل مرتبطًا إلى حد بعيد بشخص دقلديانوس وقدرته على فرض الانضباط بين أعضاء النخبة الحاكمة. فبعد تنازله، بدأت التوترات تظهر بوضوح، ولا سيما مع تعيين ليكينيوس أوغسطسًا دون مروره بمرحلة القيصرية، مما أخلّ بمبدأ التراتبية. وبحلول سنة 308م، وُجد في

---

(17) Smith, A History of the World. p. 856.
(18) Lewis, W. *Division of Empire: The Reign of the Sons of Constantine*, 2024, PP 6-7. ;Filippo Carlà-Uhink, Christian Rollinger, The Tetrarchy as ideology: reconfigurations and representations of an imperial power. Heidelberger althistorische Beiträge und epigraphische Studien, 64. Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 2023., pp. 11–23.
(19) CAH, Vol. 12.
(20) Rees, Diocletian and the Tetrarchy, 1-4.

الإمبراطورية عدد من الأوغسطي المتنافسين دون علاقة خضوع واضحة بينهم، وهو ما كشف هشاشة النظام في غياب السلطة المؤسسة[21].

لم يكن نظام الحكم الرباعي مجرد ترتيب إداري، بل صاحبه تحول عميق في الخطاب السياسي الإمبراطوري. فقد أعاد دقلديانوس صياغة صورة الإمبراطور من "الأول بين المواطنين" (princeps) إلى حاكم ذي طابع فوق إنساني، مدعوم بشرعية رمزية وإلهية. واتخذ دقلديانوس لقبJovius ، في إشارة إلى ارتباطه بالإله جوبيتر، بينما حمل مكسيميان لقبHerculius ، في إشارة إلى هرقل[22]. وقد أسهم هذا الإطار الرمزي في ترسيخ وحدة الأباطرة الأربعة باعتبارهم تجسيدًا واحدًا للسلطة الإمبراطورية، وهو ما انعكس في السكّ النقدي، والتمثيل الفني، والخطاب الرسمي[23]

كما شهدت هذه المرحلة تكثيفًا للطقوس الإمبراطورية والبروتوكولات الرسمية، في إطار ما يُعرف في الدراسات الحديثة بالنظام الدوميناتي، الذي عزّز من مركزية السلطة وهيبة الإمبراطور، وأضفى على الحكم طابعًا أقرب إلى الملكية المطلقة ذات السمات الثيوقراطية.[24]

مثّلت التيتراركية محاولة واعية لإعادة بناء السلطة الإمبراطورية وتقنين انتقال الحكم، لكنها لم تتحول إلى نظام مؤسسي ثابت بالمعنى الصارم، بل ظلت بنية مرنة تشكّلت تدريجيًا استجابةً لأزمات القرن الثالث. وقد نجح النظام في تحقيق قدر من الاستقرار خلال حياة دقلديانوس، غير أن تفككه السريع بعد اعتزاله الحكم يكشف أن نجاحه كان مشروطًا بوجود سلطة مركزية قادرة على فرض قواعده. ومن ثم، فإن فشل

---

(21) Lewis, *Division of Empire*, pp. 6–8.

(22) Mattingly, Harold. "Jovius and Herculius." *The Harvard Theological Review* 45, no. 2 (1952): 131–34. http://www.jstor.org/stable/1508641.

(23) Carlà-Uhink, The Tetrarchy as ideology, pp. 11–23.

(24) Cousin, Jean. 2026. "Diocletian." In Encyclopaedia Britannica. Edited by Britannica Editors. Last modified January 1, 2026.

التيتراركية لم يكن ناتجًا عن تصميمها الإداري فحسب، بل عن غياب الالتزام بها من قبل الخلفاء، وعودة التنافس الشخصي على العرش.

وعليه، تمثل التيتراركية في عهد دقلديانوس إعادة بناء شاملة للخطاب السياسي الإمبراطوري، حيث تداخلت الرموز والطقوس والتمثيلات البصرية مع الخطاب الأيديولوجي لإنتاج نموذج جديد للشرعية والحكم، كان له أثر بالغ في تطور الدولة الرومانية في أواخر العصر الإمبراطوري[25].

الإصلاحات الإدارية وإعادة هيكلة الدولة الإمبراطورية

مثّلت الإصلاحات الإدارية التي أطلقها دقلديانوس أحد الأعمدة الأساسية في مشروعه لإعادة بناء الدولة الإمبراطورية بعد أزمة القرن الثالث. وإذا كان نظام الحكم الرباعي قد عالج مسألة توزيع السلطة العليا وتنظيم الخلافة، فإن الإصلاح الإداري استهدف إعادة ضبط البنية الداخلية للإمبراطورية، من خلال تفكيك مراكز القوة الإقليمية، وتعزيز الرقابة المركزية، ومنع تكرار ظاهرة اغتصاب السلطة التي ميّزت القرن الثالث الميلادي.

أدرك دقلديانوس أن اتساع المقاطعات الرومانية خلال القرون السابقة منح حكّامها سلطات واسعة، مدنية وعسكرية معًا، الأمر الذي سهّل على بعضهم التحول إلى مغتصبي سلطة في أوقات الاضطراب. لذلك شرع في تقسيم المقاطعات الكبرى إلى وحدات أصغر حجمًا، يشرف عليها حكّام أقل نفوذًا، مسؤولون مباشرة أمام السلطة المركزية.

[25] Carlà-Uhink & Rollinger 2022, PP 18-20.

فقد التمييز القديم بين الولايات الإمبراطورية والسناتورية مضمونه العملي، وأصبحت جميع الأقاليم خاضعة فعليًا لإشراف الإمبراطور، مما عزّز من مركزية الحكم. وأسهم هذا التنظيم الجديد في إحكام الرقابة الإدارية، وتسريع الإجراءات، وتقليص فرص التمرد المحلي[26].

ويرى محمود سعيد عمران أن هذا التحول يُعد خطوة تأسيسية نحو الدولة الإمبراطورية المتأخرة ذات الطابع السلطوي المنظم، إذ انتقل مركز الثقل من استقلالية الحكام الإقليميين إلى جهاز إداري هرمي أكثر انضباطًا وخضوعًا للسلطة العليا [27].

في إطار تعزيز السيطرة المركزية، لم يكتفِ دقلديانوس بتقسيم المقاطعات، بل أنشأ مستوى إداريًا وسيطًا عُرف باسم "الأبرشيات(dioceses) "، ضمّت كل واحدة منها عددًا من المقاطعات. وقد وُضعت هذه الأبرشيات تحت إشراف موظفين كبار يشرفون على التنسيق الإداري والمالي، ويعملون كحلقة وصل بين الحكّام المحليين والسلطة الإمبراطورية.

مثّل هذا التنظيم الإداري تطورًا نوعيًا في إدارة الإمبراطورية، إذ سمح برقابة أكثر إحكامًا على الأقاليم، ومنع تركز النفوذ في يد حاكم واحد. ولم يكن الهدف تفكيك الدولة، بل تحديثها إداريًا بما يتلاءم مع حجمها وتعقيدها[28].

من أبرز سمات الإصلاح الإداري الدقلدياني الفصل الواضح بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية داخل الأقاليم. فقد جُعل حكّام المقاطعات من المدنيين(praesides) ، بينما أُسندت القيادة العسكرية إلى قادة مستقلين(duces) ، بحيث لا يجمع شخص واحد بين السلطتين[29].

---

[26] CAH, Vol. 12.

[27] عمران، معالم تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، ص ص 19-20.

[28] Rees, Diocletian and the Tetrarchy, 1-4.

[29] إبراهيم خميس إبراهيم، *دراسات في تاريخ مصر البيزنطية* (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 7.

استهدف هذا الإجراء الحدّ من تمرد القادة العسكريين، الذي كان أحد أهم أسباب عدم الاستقرار في القرن الثالث. ومن خلال هذا الفصل، قلّص دقلديانوس فرص تحول القادة المحليين إلى مغتصبي عرش، وأخضع المؤسسة العسكرية لرقابة مركزية أكثر إحكامًا.[30]

ومع ذلك، تُظهر بعض الحالات اللاحقة — مثل منح حاكم طرابلس سلطتي القيادة المدنية والعسكرية في ظروف استثنائية — أن هذا الفصل لم يكن جامدًا، بل قابلًا للتكيّف وفق مقتضيات الواقع الإقليمي، مما يدل على مرونة النظام الإداري الجديد.

اعتمد دقلديانوس على إعادة هيكلة هرم السلطة داخل الأقاليم، بحيث أصبح نوّاب الحكام المحليين مسؤولين مباشرة أمام الحكام العامين، بينما ظل هؤلاء خاضعين بدورهم لرقابة الإمبراطور، الذي احتفظ بحق التعيين والعزل بصورة مطلقة. وقد ساعد هذا التنظيم في تعزيز مركزية الحكم، والحد من الفساد الإداري، وتسريع عملية اتخاذ القرار. كما أسهم في ترسيخ الطابع البيروقراطي للدولة الإمبراطورية، التي أخذت تتجه تدريجيًا نحو نموذج إداري صارم، يُعرف في الدراسات الحديثة باسم "الدوميناتي"[31].

ارتبط الإصلاح الإداري بإعادة تنظيم النظام المالي والضريبي، إذ أدرك دقلديانوس أن استقرار الدولة يتطلب قاعدة ضريبية دقيقة ومنتظمة. لذلك أعاد سنة 287م العمل بنظام التعداد السكاني وتعداد الممتلكات، بعد توقف دام منذ 258/257م. ولم يكن الهدف حصر السكان فحسب، بل تسجيل الملكيات العقارية بصورة دقيقة، بما في ذلك مساحات الأراضي ونوعيتها، وطبيعة المحاصيل المنتَجة، وعدد الأفراد ورؤوس الماشية. وقد خضعت هذه البيانات لمراجعة موظفين مختصين لضمان دقتها، مما أتاح للدولة تقدير العبء الضريبي بصورة أكثر انتظامًا.

---

(30) CAH, Vol. 12.

(31) Cousin, Jean. 2026. “Diocletian.” In Encyclopaedia Britannica. Edited by Britannica Editors. Last modified January 1, 2026.

أدت هذه الإصلاحات مجتمعة إلى إعادة تصور الإمبراطورية بوصفها كيانًا إداريًا متجانسًا نسبيًا، قائمًا على شبكة بيروقراطية متعددة المستويات، وعلى فصل وظيفي دقيق بين السلطات. ولم يكن الهدف تقسيم الدولة، بل إعادة مركزيتها من خلال توزيع منظم للسلطة تحت إشراف إمبراطوري مباشر.

وبذلك، يمكن القول إن إصلاحات دقلديانوس الإدارية وضعت الأسس المؤسسية للدولة الرومانية المتأخرة، ومهّدت للتحولات التي ستتبلور لاحقًا في الدولة البيزنطية، حيث أصبح الجهاز الإداري أكثر تعقيدًا، وأكثر خضوعًا للسلطة المركزية، وأقل اعتمادًا على المبادرات الفردية للحكام الإقليميين.

الإصلاحات العسكرية وإعادة تنظيم الجيش في عهد دقلديانوس

شكّلت المؤسسة العسكرية محورًا أساسيًا في أزمة القرن الثالث، كما أصبحت الركيزة المركزية في مشروع دقلديانوس لإعادة بناء الدولة الإمبراطورية. فإذا كانت الانقلابات العسكرية وتعدد المغتصبين للسلطة قد كشفت عن اختلال العلاقة بين الجيش والعرش، فإن إصلاحات دقلديانوس هدفت إلى إعادة ضبط هذه العلاقة، عبر إعادة هيكلة الجيش، وتنظيم انتشاره، وربطه مباشرة باستقرار النظام الإمبراطوري.

عانت الإمبراطورية الرومانية خلال القرن الثالث من ضغوط عسكرية متزايدة على مختلف الجبهات. فقد تصاعدت هجمات القبائل الجرمانية على الحدود الشمالية، بينما شكّلت الدولة الساسانية في الشرق تهديدًا استراتيجيًا متجددًا. وفي الوقت نفسه، أدى تنافس القادة العسكريين على السلطة إلى تسييس الجيش وتحويله إلى أداة حسم في الصراعات الداخلية.[32]

وقد ترتب على ذلك تراجع الانضباط العسكري، وتشتت القيادة، وضعف القدرة على الدفاع المتزامن عن حدود مترامية الأطراف. وعندما اعتلى دقلديانوس العرش سنة 284م، كان عليه أن يواجه وضعًا عسكريًا بالغ التعقيد، يتطلب إصلاحًا بنيويًا لا مجرد حملات ميدانية عابرة.

---

[32] CAH, Vol. 12.

شرع دقلديانوس في توسيع حجم الجيش الروماني، وزيادة عدد الوحدات العسكرية، مع إعادة توزيعها بصورة أكثر انتظامًا. وقد تمركزت القوات بالقرب من مراكز الحكم الجديدة، وكذلك على الحدود الاستراتيجية، بما يضمن سرعة التدخل في مواجهة التهديدات.

كما أُعيد تنظيم القيادة العسكرية بما يتلاءم مع النظام الإداري الجديد، فارتبطت الوحدات العسكرية ارتباطًا أوثق بالبنية الإقليمية التي أُنشئت في عهده. ولم يعد الجيش مجرد أداة توسع، بل أصبح جهازًا دفاعيًا منظمًا، يهدف إلى تثبيت الاستقرار الداخلي وحماية الحدود [33]

بدأ في عهده تبلور تمييز وظيفي بين القوات المتمركزة على الحدود (Limitanei) والقوات المتحركة ذات القدرة على التدخل السريع، وهو تمييز سيكتمل تطوره في العقود اللاحقة[34]. وعكست هذه السياسة تحولًا في العقيدة العسكرية الرومانية، من استراتيجية توسعية هجومية إلى استراتيجية دفاعية–تنظيمية، تستهدف احتواء الأخطار بدل السعي إلى التوسع المستمر.

اعتمد دقلديانوس بدرجة متزايدة على تجنيد عناصر من الشعوب الحدودية، ولا سيما الجرمان، الذين عُرفوا بالكفاءة القتالية. وقد أتاح هذا التوجه تعزيز القدرة الدفاعية للإمبراطورية، وإن كان له آثار بعيدة المدى على البنية الاجتماعية والعسكرية للدولة.

كما فُتح باب الترقّي داخل المؤسسة العسكرية على أساس الكفاءة والولاء للإمبراطور، مما سمح بصعود عناصر جديدة إلى مواقع القيادة العليا، وأسهم في بناء جيش مهني مرتبط مباشرة باستمرار النظام الإمبراطوري، لا بالولاءات المحلية.

---

[33] Rees, Diocletian and the Tetrarchy, 1-4.

[34] محمد، إصلاحات الإمبراطور ديوكليتيانوس (دقلديانوس) وأثرها السلبية والإيجابية على الإمبراطورية الرومانية ، ص ص 70-77.

لم تقتصر الإصلاحات العسكرية على إعادة هيكلة الجيش، بل شملت أيضًا إعادة رسم بعض الترتيبات الحدودية. ففي مصر، وبعد قمع ثورة دوميتيوس دوميتيانوس، توجه دقلديانوس جنوبًا لإعادة تنظيم الحدود مع النوبة، فتخلّى عن سياسة الاحتلال المباشر جنوب الشلال الأول، مكتفيًا بتثبيت الحدود عند فيلة، مع إنشاء حامية عسكرية دائمة هناك .ويعكس هذا القرار تحولًا في الرؤية الاستراتيجية، حيث لم يعد الهدف التوسع الإقليمي، بل تأمين خطوط الدفاع وضمان استقرار الأقاليم الحيوية اقتصاديًا.[35]

أما في الشرق، فقد خاض دقلديانوس — بالاشتراك مع جاليريوس — أنجح حملاته ضد الدولة الساسانية، وأسفرت العمليات العسكرية عن استعادة النفوذ الروماني في أرمينيا، وتنصيب تيريداتيس ملكًا عليها تحت الوصاية الرومانية. ولم تكن هذه الحروب توسعية بقدر ما كانت وسيلة لإعادة ضبط التوازن الإقليمي وتأمين الحدود الشرقية.[36]

ارتبطت الإصلاحات العسكرية ارتباطًا وثيقًا بالبنية الإدارية الجديدة. فالفصل بين السلطة المدنية والعسكرية داخل المقاطعات حدّ من فرص تمرد القادة المحليين، وأخضع القيادة العسكرية لرقابة أكثر مركزية.

كما أن توزيع الأباطرة الأربعة في إطار التيتراركية سمح بوجود مراكز قيادة قريبة من الجبهات العسكرية، ما عزّز سرعة الاستجابة للأخطار. ولم يعد الإمبراطور مرتبطًا بمدينة روما وحدها، بل أصبحت الإدارة الإمبراطورية متعددة المراكز، تتمركز قرب خطوط التماس العسكرية، وهو ما يعكس تحولًا وظيفيًا في مفهوم السلطة الإمبراطورية [37].

---

[35] Bagnall, Roman Egypt, pp 160-182.
[36] Ferrero, *A Short History of Rome*, p .405.
[37] Rees, Diocletian and the Tetrarchy, 1-4.

على الرغم من أن هذه الإصلاحات أسهمت في استعادة قدر من الاستقرار، فإنها لم تقضِ بصورة نهائية على التوترات البنيوية داخل الجيش. فقد ظل ولاء الوحدات العسكرية عاملًا حاسمًا في الصراعات اللاحقة على العرش بعد اعتزال دقلديانوس.

ومع ذلك، فإن إعادة تنظيم الجيش في عهده وضعت الأسس التي ستعتمد عليها الدولة الرومانية المتأخرة، بل والدولة البيزنطية لاحقًا، في بناء نظام دفاعي متعدد الطبقات، قائم على الانتشار الحدودي والاحتياط المتحرك.

وعلى الرغم من الطموح السياسي والإداري الكبير لهذا النظام، فإن نجاحه كان مرتبطًا إلى حدٍّ بعيد بشخص دقلديانوس نفسه وبقدرته على فرض الانضباط داخل النخبة الحاكمة. ومع تنحيه عن العرش، بدأت التوترات بين الأباطرة والخلفاء، مما كشف هشاشة النظام عند غياب السلطة المؤسِّسة، وأدى في النهاية إلى تفكك الحكم الرباعي خلال العقود الأولى من القرن الرابع الميلادي[38].

الإصلاحات المالية والنقدية وأزمة التضخم في عهد دقلديانوس

إذا كانت الإصلاحات الإدارية والعسكرية قد أعادت تنظيم بنية الدولة، فإن الإصلاحات المالية والنقدية شكّلت الأساس الاقتصادي الذي استند إليه مشروع دقلديانوس في إعادة الاستقرار إلى الإمبراطورية. فقد ورث الإمبراطور نظامًا ماليًا منهكًا نتيجة عقود من التضخم، وتخفيض قيمة العملة، وتوسع الإنفاق العسكري، وضعف الجباية، وهي عوامل أسهمت في تعميق أزمة القرن الثالث[39].

[38] Rees 2004, 3.
[39] CAH, Vol. 12.

شهد القرن الثالث تدهورًا حادًا في قيمة العملة الرومانية، نتيجة تخفيض نسبة الفضة في العملة، وتوسع إصدار العملات منخفضة القيمة لتمويل النفقات العسكرية والسياسية. وقد أدّى ذلك إلى فقدان الثقة في العملة، وارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقة، وتفاقم التضخم.

كما ساهمت حالة الاضطراب السياسي وتعدد المغتصبين للسلطة في تعدد دور السكّ واختلاف معاييرها، مما زاد من الفوضى النقدية داخل الإمبراطورية[40].

سعى دقلديانوس إلى إنهاء هذه الفوضى من خلال إصلاح نقدي شامل، أعاد من خلاله تنظيم سك العملة على مستوى الإمبراطورية. وقد تم توحيد الأوزان والفئات النقدية، وإعادة ضبط نسب المعادن في العملات، بما يعيد قدرًا من الثقة إلى النظام المالي.

وفي هذا السياق، فقدت مصر خصوصيتها النقدية التي احتفظت بها منذ العصر البطلمي. فقبل الإصلاح، كانت الإسكندرية تضرب عملات خاصة بها — مثل الدراخما الرباعية المصنوعة من البيلون (tetradrachm)— وكانت هذه العملات غير صالحة للتداول خارج مصر، كما أن العملات الإمبراطورية الأخرى لم تكن مقبولة داخلها.

غير أن إصلاح دقلديانوس النقدي، بدءًا من سنة 296م تقريبًا، دمج مصر ضمن النظام الإمبراطوري الموحد، فأصبحت دار سك الإسكندرية تضرب عملات تتوافق في الوزن والفئات وتقنيات السكّ مع بقية دور السك الإمبراطورية، وتحمل نقوشًا لاتينية بدل اليونانية، مع الإبقاء على الحروف اليونانيةA ، B، Γ، Δلتمييز ورش السك الأربع (officinae) فقط، دون دلالة لغوية أو سياسية.[41]

(40) Ferrero, *A Short History of Rome*, p .405.
(41) Bagnall, Roman Egypt, pp 160-182.

ويمثل هذا التحول انتقالًا من الخصوصية الإقليمية إلى الاندماج الكامل داخل الإطار النقدي الإمبراطوري، بما يعكس البعد الإداري والسياسي للإصلاح النقدي، الذي لم يكن اقتصاديًا فحسب، بل أداة لترسيخ وحدة الإمبراطورية.

ارتبط الإصلاح النقدي في مصر بثورة لوسيوس دوميتيوس دوميتيانوس (297–298م)، الذي أعلن نفسه إمبراطورًا وضرب عملات باسمه في الإسكندرية، مستخدمًا الذهب والبيلون وفق التقاليد السكندرية، قبل أن تتماشى بعض الإصدارات لاحقًا مع النظام النقدي الجديد.

عملة ذهبية من فئة أوريوس)Aureus للإمبراطور المغتصِب لوكيوس دوميتيوس دوميتيانوس Lucius Domitius Domitianus، مضروبة في الإسكندرية عام 297–298م، محفوظة في المتحف البريطاني.

تشير الوثائق إلى أن أقدم العملات المؤرخة باسم دوميتانوس تعود إلى أواخر أغسطس 297م، ويرجّح أن الثورة بدأت في الفيوم قبل أن تمتد إلى صعيد مصر. وقد انتهت المواجهة بحملة إمبراطورية حاسمة، شارك فيها دقلديانوس شخصيًا، وانتهت باستعادة السيطرة على مصر بحلول يناير 298م.

ويكشف هذا الترابط بين التمرد وسك العملة أن السيطرة النقدية كانت جزءًا لا يتجزأ من الشرعية السياسية، وأن توحيد النظام النقدي كان أداة لإعادة فرض الهيبة الإمبراطورية.[42]

[42] Rees, Diocletian and the Tetrarchy, 1-4.

لم تقتصر الإصلاحات على العملة، بل شملت إعادة تنظيم شاملة للنظام الضريبي. فقد أعاد دقلديانوس العمل بالتعداد السكاني والاقتصادي المنتظم، وسجّل الأراضي والمحاصيل والأفراد ورؤوس الماشية، بهدف إنشاء قاعدة بيانات دقيقة لتقدير الضرائب. إلى جانب الإصلاحات الإدارية والعسكرية، اهتم دقلديانوس بإعادة تنظيم النظم المالية والضريبية، فأجرى حصرًا واسعًا للأراضي الزراعية والسكان بهدف تحقيق عدالة نسبية في فرض الضرائب. كما سعى إلى حماية الفئات الفقيرة من استغلال التجار والمحتكرين، وحدد أسعار السلع الأساسية والأجور، في محاولة لضبط الأسواق والحد من آثار التضخم.[43]

وأُدخل نظام تقديري عُرف باسمcapitatio–iugatio ، يجمع بين تقدير العبء الضريبي على أساس الأرض (iugum) والأفراد (caput) . وقد مكّن هذا النظام الدولة من تنظيم الجباية بصورة أكثر انتظامًا، لكنه اتسم بدرجة من الجمود، إذ لم يراعِ التقلبات الموسمية أو تفاوت جودة المحاصيل، وهو ما بدا واضحًا في مصر حيث كان فيضان النيل عاملًا حاسمًا في الإنتاج الزراعي.[44]

ورغم أن الهدف النظري كان تحقيق عدالة نسبية في توزيع العبء الضريبي، فإن التطبيق العملي أظهر تفاوتًا واضحًا بين الفئات، وأسهم في خلق حالة من السخط الاجتماعي في بعض المناطق.

في ظل استمرار الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع في الإنفاق العسكري والإداري، ونقص الذهب والفضة، أصدر دقلديانوس سنة 301م مرسوم الأسعار القصوى، الذي حدّد أسعار السلع الأساسية والأجور، ومنع المضاربة، وهدّد المخالفين بعقوبات قاسية وصلت إلى الإعدام.

---

[43] عبوش، *قادة الإصلاح والتشريع في العالم عبر التاريخ*، ص 104.

[44] Bagnall, Roman Egypt, pp 160-182.

ويُظهر هذا المرسوم مدى تدخل الدولة الإمبراطورية في تنظيم السوق، وتحولها من مجرد سلطة سياسية وعسكرية إلى سلطة اقتصادية تتدخل مباشرة في آليات العرض والطلب. وقد عكس هذا الإجراء تحولًا في مفهوم الحكم الإمبراطوري، حيث أصبحت الإدارة الاقتصادية جزءًا من إدارة الدولة الشاملة.[45]

غير أن التطبيق العملي للمرسوم واجه صعوبات كبيرة، وأدى في بعض الحالات إلى اختفاء السلع من الأسواق بدل انخفاض أسعارها، مما يبرز حدود التدخل الإداري المباشر في اقتصاد معقد ومتعدد الأقاليم.

أسهمت الإصلاحات المالية في تحقيق قدر من الاستقرار النسبي، لكنها في الوقت نفسه زادت من أعباء السكان. فقد فُرض على الفلاحين الارتباط بأراضيهم لضمان استمرار الإنتاج الزراعي، كما ارتبط أصحاب الحرف بمهنهم لضمان انتظام الإمدادات.

وفي مصر، تكشف الوثائق البردية عن تعقيد النظام الضريبي وكثرته، وضغوط جامعي الضرائب لتحقيق الحصص المطلوبة، وما نتج عن ذلك من هروب بعض السكان وترك الأراضي الزراعية دون استغلال. وقد حاولت الدولة معالجة هذه الظاهرة من خلال تسجيل الفارين وإلزام الملاك المجاورين بتحمل المسؤولية عن الأراضي المهجورة.

وتشير بعض الروايات إلى أن دقلديانوس أمر بإتلاف كتب تتعلق بفنون تحويل المعادن إلى ذهب وفضة، خشية استخدامها في دعم التمرد، وهو ما يعكس إدراكه للعلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والشرعية السياسية، وإن كان تفسير هذه الرواية محل جدل في الدراسات الحديثة.[46]

---

[45] CAH, Vol. 12.

[46] Smith, A History of the World, p. 856.

على الرغم من أن إصلاحات دقلديانوس لم تنهِ الأزمة الاقتصادية بصورة كاملة، فإنها مثّلت محاولة جادة لإعادة ضبط البنية المالية للإمبراطورية. فقد أُعيد تنظيم سك العملة، وتوحيد النظام النقدي، وإنشاء آلية أكثر انتظامًا للجباية، والتدخل لضبط الأسعار.

ويرى محمود سعيد عمران أن هذه الإصلاحات — إلى جانب الإصلاحات الإدارية والعسكرية — وضعت الأسس المؤسسية للدولة البيزنطية، وأسهمت في انتقال الإمبراطورية من كيان توسعي هش إلى بنية أكثر مركزية وتنظيمًا، وإن كان ذلك على حساب زيادة الطابع السلطوي للحكم [47].

مصر في عهد دقلديانوس: نموذج تطبيقي للإدارة الإمبراطورية المتأخرة

مثّلت مصر أحد أهم الأقاليم في بنية الدولة الرومانية، ليس فقط بسبب مكانتها الجغرافية، بل لدورها الحيوي باعتبارها المورد الرئيس للحبوب التي كانت تغذي العاصمة ومراكز الثقل السكاني في الإمبراطورية. ومن ثمّ، فإن أي اضطراب داخلي في مصر كان يُنظر إليه بوصفه تهديدًا مباشرًا للأمن الإمبراطوري العام. وفي هذا السياق، شكّلت سياسة دقلديانوس تجاه مصر نموذجًا عمليًا لتطبيق إصلاحاته الإدارية والعسكرية والمالية.

عانت مصر، شأنها شأن بقية الإمبراطورية، من تداعيات أزمة القرن الثالث. فقد شهدت اضطرابات سياسية متكررة، وتراجعًا اقتصاديًا ملحوظًا، وانخفاضًا في الإنتاج الزراعي، إلى جانب آثار الأوبئة التي ضربت الإقليم منذ منتصف القرن الثالث، خاصة ما يُعرف بطاعون كبريانوس.

[47] عمران، معالم تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، ص ص 19-20.

كما تأثرت الإسكندرية بالغزو التدْمُري سنة 272م في عهد أوريليان، وما صاحبه من حصار ودمار واسع، لا سيما في الحي الملكي (Brucheion) . وتشير المصادر إلى أن هذا الحي ظل مهجورًا لفترة طويلة، وأن عملية التعافي العمراني كانت بطيئة للغاية، حتى بعد استعادة الاستقرار السياسي.[48]

بلغت الاضطرابات ذروتها في عهد دقلديانوس مع تمرد لوكيوس دوميتيوس دوميتيانوس، الذي أعلن نفسه إمبراطورًا وضرب عملات باسمه في الإسكندرية. واستدعت هذه الثورة تدخلًا إمبراطوريًا مباشرًا، حيث حضر دقلديانوس بنفسه إلى الإسكندرية في ربيع 298م. واستمر الحصار نحو ثمانية أشهر، وانتهى بسقوط المدينة ودمار واسع طال أجزاء كبيرة منها، خاصة المناطق ذات الأهمية السياسية والإدارية. ويكشف هذا التدخل المباشر أن دقلديانوس لم يتعامل مع مصر بوصفها ولاية بعيدة، بل إقليمًا استراتيجيًا يتطلب حضور السلطة المركزية شخصيًا عند تعرضه لتهديد خطير.[49]

بعد القضاء على الثورة، توجّه دقلديانوس جنوبًا لإعادة تنظيم الحدود مع النوبة. وتشير المصادر إلى أنه تخلّى عن سياسة الاحتلال المباشر جنوب الشلال الأول، وأعاد تثبيت الحدود عند فيلة، مع إنشاء حامية عسكرية دائمة هناك في إطار سياسة دفاعية تهدف إلى تقليل الالتزامات العسكرية المكلفة، وتأمين الحدود بدل التوسع الإقليمي.[50]

في إطار الإصلاح الإداري الشامل، أُدرجت مصر ضمن أبرشية الشرق(dioecesis Orientis) ، وخضعت لإشرافcomes Orientis ، قبل أن تصبح لاحقًا أبرشية مستقلة باسم dioecesis Aegyptiaca . كما قُسّمت مصر إلى وحدتين رئيسيتين: مصر السفلى(Aegyptus) ومصر العليا

(48) Bagnall, Roman Egypt, pp 160-182.
(49) Rees, Diocletian and the Tetrarchy, 1-4.
(50) Bagnall, Roman Egypt, pp 160-182.

(Thebais) وأُخضعت الوحدات الصغرى لحكام مدنيين(praesides) ، بينما أُسندت القيادة العسكرية إلى قادة مستقلين(duces) ، في تطبيق واضح لمبدأ الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية[51].

وقد هدفت هذه الإجراءات إلى منع تركّز السلطة في يد حاكم واحد، وتقليص فرص التمرد المحلي، وضمان رقابة مركزية أكثر إحكامًا. رغم الدمار الذي لحق بالإسكندرية خلال القرن الثالث، بدأت المدينة في مطلع القرن الرابع تشهد عملية إعادة تنظيم عمراني تدريجية. فقد انتقل مركز النشاط المدني إلى مناطق جديدة، مثل كوم الدكة، التي أصبحت تضم مسرحًا، وحمامات إمبراطورية، ومبانٍ إدارية تعكس تحوّل المدينة إلى طابع متأخر" (Late Antique city)". أما الحي الملكي القديم، فقد ظل مهجورًا لفترة طويلة، وتشير شهادات لاحقة — مثل أميانوس ماركيليانوس — إلى استمرار حالة الفراغ فيه حتى أواخر القرن الرابع.

كان تأمين إمدادات القمح أولوية استراتيجية قصوى في سياسة دقلديانوس. فقد ارتبطت السيطرة على مصر مباشرة باستقرار العاصمة ومراكز الثقل السكاني في الإمبراطورية. وتُظهر سياسة الإمبراطور في مصر أن القمع العسكري لم يكن إجراءً أمنيًا فحسب، بل جزءًا من منظومة إدارة اقتصادية–عسكرية متكاملة، تهدف إلى حماية تدفق الموارد الحيوية. ومن هذا المنظور، كان التمرد يُنظر إليه بوصفه خللًا إداريًا يهدد التوازن الإمبراطوري، لا مجرد اضطراب سياسي محلي[52] .

وقد ارتبط اسم دقلديانوس في الذاكرة السكندرية بما يُعرف بـ«عمود السواري»، الذي أُقيم تكريمًا له في سياق مواجهة أزمة مجاعة، وهو ما يعكس العلاقة الوثيقة بين الشرعية الإمبراطورية وتأمين الموارد الغذائية.

---

[51] Bagnall, Roman Egypt, pp 170-171.

[52] شحاتة، سامي عبد الفتاح محمد، وسيد محمد عمر، وكريمة مدحت محمد طلعت. «الدوافع السياسية والعسكرية لزيارة الإمبراطور الروماني لمصر (من أغسطس إلى دقلديانوس)». مجلة بحوث 1، ع 12 (2021): 144–171.

تكشف تجربة مصر في عهد دقلديانوس أن إصلاحاته لم تكن نظريات إدارية مجردة، بل سياسات عملية طُبّقت في الأقاليم الحساسة. فقد اجتمع في مصر: التدخل العسكري المباشر، إعادة تنظيم الحدود، الإصلاح الإداري، توحيد النظام النقدي، ضبط الجباية، إعادة هيكلة المدينة الكبرى. ومن ثمّ، يمكن النظر إلى سياسة دقلديانوس في مصر بوصفها نموذجًا مصغرًا لمشروعه الإمبراطوري الأشمل، الذي قام على الدمج بين القوة العسكرية، والتنظيم الإداري، والضبط الاقتصادي، تحت إشراف سلطة مركزية صارمة.

الدين والسلطة في عهد دقلديانوس: بين الشرعية الإمبراطورية والاضطهاد الديني

لم تكن إصلاحات دقلديانوس مقتصرة على الجوانب الإدارية والعسكرية والمالية، بل امتدت إلى المجال الأيديولوجي والديني، حيث أعاد تعريف العلاقة بين السلطة الإمبراطورية والدين بوصفها ركيزة أساسية لاستقرار الدولة. وفي هذا الإطار، اتخذت سياساته الدينية طابعًا سياسيًا واضحًا، ارتبط بفكرة وحدة الإمبراطورية وهيبة الحكم.

شهد عهد دقلديانوس تحولًا جوهريًا في صورة الإمبراطور ودوره. فقد انتقل الحكم من نموذج "الأول بين المواطنين" (princeps) إلى نموذج الحاكم المطلق ذي الطابع المقدس(dominus) ، الذي يستمد شرعيته من ارتباطه بالإرادة الإلهية. وقد تجلّى هذا التحول في اتخاذ دقلديانوس لقبJovius ، وربط مكسيميان بلقبHerculius ، في إطار رمزي يعزز فكرة أن الأباطرة الأربعة يمثلون تجليًا أرضيًا للنظام الإلهي. وأسهمت الطقوس الرسمية والبروتوكولات الإمبراطورية في تكريس هذه الصورة الجديدة للسلطة، التي اتسمت بطابع شبه ثيوقراطي.[53] وفي هذا السياق، لم يعد الدين مسألة فردية، بل عنصرًا من عناصر الاستقرار السياسي، ووسيلة لتعزيز الولاء للإمبراطور بوصفه الضامن لوحدة الإمبراطورية.

[53] Cousin, Jean. 2026. “Diocletian.” In Encyclopaedia Britannica. Edited by Britannica Editors. Last modified January 1, 2026; Carlà-Uhink, The Tetrarchy as ideology, pp. 11–23.

بحلول أواخر القرن الثالث، كانت المسيحية قد انتشرت في عدد من الأقاليم، خاصة في الشرق ومصر، واكتسبت حضورًا اجتماعيًا ملحوظًا. وقد نظر دقلديانوس — ومعه بعض أعضاء الحكم الرباعي، ولا سيما جاليريوس — إلى هذا الانتشار بوصفه تهديدًا محتملًا لوحدة الدولة، نظرًا لرفض المسيحيين أداء الطقوس الدينية التقليدية المرتبطة بولاء الدولة.

ومن ثمّ، صدرت ابتداءً من سنة 303م سلسلة من المراسيم التي حرّمت ممارسة المسيحية، وأمرت بإغلاق الكنائس، وحرق الكتب المقدسة، ومنع المسيحيين من تولي المناصب العامة، وفرضت عليهم تقديم القرابين للآلهة الرسمية. وقد اتسم تطبيق هذه المراسيم بدرجات متفاوتة من الشدة بين الأقاليم، لكنه كان عنيفًا بصورة خاصة في بعض المناطق الشرقية، ومنها مصر.[54]

في مصر، تركت هذه السياسة أثرًا عميقًا في الذاكرة الدينية والاجتماعية. فقد سُجلت حالات واسعة من الاعتقال والتعذيب والقتل، وأصبح عهد دقلديانوس في الوعي القبطي مرادفًا لفترة من أقسى فترات الاضطهاد. وقد انعكس هذا الأثر في اعتماد التقويم القبطي ابتداءً من سنة 284م — تاريخ اعتلاء دقلديانوس العرش — بوصفه بداية "عصر الشهداءط. ويُظهر هذا الاختيار الزمني أن الذاكرة الجماعية القبطية ربطت بين صعود دقلديانوس وبداية مرحلة من المعاناة الدينية، بغض النظر عن أن المراسيم الكبرى لم تصدر إلا بعد سنوات من حكمه. وتُبرز الروايات الشعبية القبطية — رغم افتقار بعضها إلى الدقة التاريخية — عمق الأثر النفسي والاجتماعي لهذه المرحلة، حيث صُوّر دقلديانوس رمزًا للاضطهاد في المخيال الجمعي[55].

على الرغم من الطابع الديني الظاهر للمراسيم، فإن كثيرًا من الدراسات الحديثة تميل إلى تفسير الاضطهاد بوصفه إجراءً سياسيًا يهدف إلى حماية هيبة الدولة وتعزيز وحدة الإمبراطورية، أكثر من كونه دافعًا عقائديًا بحتًا. ففي إطار مشروع دقلديانوس لإعادة مركزية السلطة، أصبحت الطقوس الدينية التقليدية

---

[54] CAH, Vol. 12.

[55] حكيم، رحلة الهوية القبطية، ص 21.

جزءًا من خطاب الولاء السياسي. ومن ثم، فإن رفض بعض الجماعات أداء هذه الطقوس كان يُنظر إليه بوصفه تحديًا لسلطة الدولة، لا مجرد اختلاف ديني. وبذلك، يمكن فهم الاضطهاد ضمن سياق أوسع من إعادة صياغة الشرعية الإمبراطورية، حيث امتزجت السلطة السياسية بالإطار الديني في نموذج حكم سلطوي منظم.[56]

على الرغم من قسوة الاضطهاد، فإنه لم يحقق هدفه في القضاء على المسيحية، بل أسهم في تعزيز تماسك الجماعات المسيحية وتكريس سردية الشهادة. كما أن التراجع اللاحق عن هذه السياسة في عهد جاليريوس، ثم التحول الجذري في عهد قسطنطين، يكشف أن السياسة الدينية الدقلديانية لم تكن قادرة على تثبيت نفسها بوصفها خيارًا دائمًا للدولة. ومع ذلك، فإن هذه المرحلة تظل جزءًا أساسيًا من مشروع دقلديانوس لإعادة تعريف السلطة الإمبراطورية، إذ تكشف عن مدى تداخل الدين والسياسة في بناء شرعية الحكم في أواخر القرن الثالث.

يمثل عهد دقلديانوس نقطة تحول مفصلية في تاريخ الإمبراطورية الرومانية. فقد نجح في إعادة قدر من الاستقرار إلى دولة كانت مهددة بالتفكك، عبر مشروع إصلاحي شامل شمل الإدارة، والجيش، والمالية، والخطاب السياسي.

أسهمت الإصلاحات الإدارية في تعزيز الرقابة المركزية ومنع تركز السلطة في يد حكام الأقاليم. وأعاد النظام الرباعي تنظيم مسألة الخلافة، ووفّر آلية أكثر انتظامًا لتوزيع أعباء الحكم. كما أدت إعادة هيكلة الجيش إلى تحسين القدرة الدفاعية للإمبراطورية، في حين ساعدت الإصلاحات النقدية والضريبية في ضبط موارد الدولة.

على الرغم من نجاح التيتراركية في حياة دقلديانوس، فإنها لم تصمد طويلًا بعد اعتزاله الحكم سنة 305م. فقد عادت المنافسة بين الأباطرة، وظهر أكثر من أوغسطس دون تراتبية واضحة، مما أدى إلى تفكك

---

[56] Rees, Diocletian and the Tetrarchy, 1-4.

النظام خلال العقود الأولى من القرن الرابع.[57] ويكشف ذلك أن نجاح النظام كان مرتبطًا بشخص دقلديانوس وقدرته على فرض الانضباط، أكثر من كونه مؤسسة راسخة مستقلة عن الأفراد.

أدى مشروع دقلديانوس إلى تحول عميق في طبيعة الدولة الرومانية. فقد ترسخت مركزية صارمة، وتوسعت البيروقراطية، وتعزز الطابع السلطوي للحكم، وأصبح الإمبراطور محور النظام السياسي والديني. ومع أن هذه التحولات أسهمت في استعادة الاستقرار، فإنها زادت في الوقت نفسه من الأعباء الاجتماعية، وكرّست طابعًا إداريًا صارمًا سيطبع الإمبراطورية في القرون اللاحقة.

يمكن القول إن دقلديانوس لم يقسم الإمبراطورية كما ذهبت بعض التفسيرات القديمة، بل أعاد تنظيمها إداريًا لضمان بقائها. وقد مثّلت إصلاحاته استجابة واعية لأزمة بنيوية هددت كيان الدولة، وأسست لمرحلة جديدة في تاريخ الحكم الروماني. وعلى الرغم من أن بعض عناصر مشروعه —خاصة التيتراركية — لم تستمر طويلًا، فإن الأسس الإدارية والعسكرية والمالية التي وضعها ظلت مؤثرة في تطور الدولة الرومانية المتأخرة، ومهّدت لظهور الإمبراطورية البيزنطية بصورتها المؤسسية المعروفة.

وبذلك، فإن إدارة الإمبراطورية في عهد دقلديانوس تمثل نموذجًا تاريخيًا لتحول الدولة من نظام قائم على التقاليد الجمهورية المتبقية إلى نظام إمبراطوري مركزي صارم، يجمع بين السلطة السياسية والإطار الأيديولوجي والديني، في محاولة لضمان الاستقرار والبقاء في عالم مضطرب.

الخاتمة

تكشف دراسة إدارة الإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن الثالث الميلادي، من خلال نموذج دقلديانوس، عن مرحلة انتقالية حاسمة انتقلت فيها الدولة من أزمة بنيوية عميقة إلى نمط جديد من التنظيم المركزي الصارم. فقد تولّى الحكم سنة 284م في ظل اضطراب سياسي، وتدهور اقتصادي، وضغوط عسكرية متزامنة، ما كشف حدود النموذج الإمبراطوري التقليدي.

(57) Lewis, *Division of Empire*, pp. 6–8.

استجاب دقلديانوس لهذه الأزمة بإصلاحات متكاملة مست مختلف بنى الدولة. فجاء نظام الحكم الرباعي محاولة لتنظيم السلطة وتقنين انتقالها، كما أُعيد تنظيم الإدارة عبر تقسيم المقاطعات، وإنشاء الأبرشيات، والفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية، بما عزّز الرقابة المركزية. وعلى المستوى العسكري، أُعيد توزيع الجيش وهيكلته ليتلاءم مع طبيعة التهديدات الحدودية، في إطار ضبط العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعرش.

أما في المجال المالي، فقد سعى إلى توحيد النظام النقدي وتنظيم الجباية من خلال نظام capitatio–iugatio، كما مثّل مرسوم الأسعار سنة 301م محاولة للحد من التضخم عبر تدخل الدولة المباشر في السوق. وقد برزت مصر نموذجًا واضحًا لتطبيق هذه الإصلاحات، حيث تداخلت إعادة التنظيم الإداري والعسكري والنقدي لضمان استقرار إقليم استراتيجي حيوي.

وعلى الصعيد الأيديولوجي، أعاد دقلديانوس صياغة صورة الإمبراطور في إطار أكثر مركزية ورمزية، وإن ارتبط اسمه في الذاكرة المسيحية بحملة الاضطهاد الكبرى. وبوجه عام، لم يكن مشروعه مجرد استعادة للاستقرار، بل إعادة تأسيس لبنية الدولة الإمبراطورية، أرست الأسس التي ستقوم عليها الدولة الرومانية المتأخرة وتمهّد لقيام النموذج البيزنطي لاحقًا.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية:

_ إبراهيم، إبراهيم خميس. دراسات في تاريخ مصر البيزنطية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.

_ إسماعيلي، لويزة، وأحلام مسيوغي. «إصلاحات الإمبراطور ديوكليتيانوس وأثرها على المقاطعات الرومانية: مقاطعات بلاد المغرب القديم أنموذجًا (284–306م)». كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية.

_ حكيم، منى. رحلة الهوية القبطية. القاهرة: إصدارات حكيم، 2026.

_ شحاتة، سامي عبد الفتاح محمد، وسيد محمد عمر، وكريمة مدحت محمد طلعت. «الدوافع السياسية والعسكرية لزيارة الإمبراطور الروماني لمصر (من أغسطس إلى دقلديانوس)». مجلة بحوث 1، ع 12 (2021): 144–171.

_ عبد الفتاح، سعيد. أوروبا في العصور الوسطى. ج1. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2013.

_ عبوش، أحمد صالح. قادة الإصلاح والتشريع في العالم عبر التاريخ. القاهرة: دار الكتب العلمية، 2019.

_ عمران، محمود سعيد. معالم تاريخ الإمبراطورية البيزنطية: مدخل لدراسة التاريخ السياسي والحربي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.

_سالم اللافي محمد. إصلاحات الإمبراطور ديوكليتيانوس (دقلديانوس) وأثرها السلبية والإيجابية على الإمبراطورية الرومانية فيما بين 284–305م. رسالة ماجستير، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، 2008.

ثانيا: المراجع الاجنبية

_ Bagnall, Roger S., ed. Roman Egypt: A History. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

_ Filippo Carlà-Uhink, Christian Rollinger, The Tetrarchy as ideology: reconfigurations and representations of an imperial power. Heidelberger althistorische Beiträge und epigraphische Studien, 64. Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 2023., pp. 11–23.

_Cousin, Jean. 2026. “Diocletian.” In *Encyclopaedia Britannica*. Edited by Britannica Editors. Last modified January 1, 2026.

_Ferrero, Guglielmo, and Corrado Barbagallo. *A Short History of Rome: The Empire, from the Death of Caesar to the Fall of the Western Empire, 44 B.C.–476 A.D.*London, 1918.

_Lewis, W. *Division of Empire: The Reign of the Sons of Constantine*, 2024.

_ Mattingly, Harold. “Jovius and Herculius.” *The Harvard Theological Review* 45, no. 2 (1952): 131–34. http://www.jstor.org/stable/1508641.

_Rees, Roger. 2004. Diocletian and the Tetrarchy. Edinburgh: Edinburgh University Press.

_Smith, Philip. 1882. *A History of the World: From the Creation to the Fall of the Western Roman Empire*. Vol. 3. London.

_The Cambridge Ancient History. Vol. 12, The Crisis of Empire, AD 193–337, Cambridge: Cambridge University Press, 1970.

ثالثا: الكتب والمواقع الاليكترونية

_تاريخ نيردز .*روما: النهضة والسقوط* .كتاب إلكتروني، 24 فبراير 2023.

https://www.google.com.eg/books/edition/%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7/ZBWwEAAAQBAJ?hl=ar&gbpv=1&dq=%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE+%D9%86%D9%8A%D8%B1%D8%AF%D8%B2.+%D8%B1%D9%88%D9%85%D8%A7:+%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9&pg=PT121&printsec=frontcover